العضوية المحتملة للسويد وفنلندا في الناتو

رفعت أونجل*

ملخص: أدّت عملية الغزو الروسي لاوكرانيا إلى خلق حالة من التوافق في دول كانت تتجنّب الدخول في أحلاف عسكرية؛ كفنلندا والسويد للانضمام إلى حلف الناتو. شهدت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تعميقًا للعلاقات بين السويد وفنلندا، كما عزّز البلدانِ تعاونهما مع الناتو والولايات المتحدة، وقد تقدم البلدان بطلب رسميّ للانضمام إلى حلف الناتو. سيضاعف هذا الوضع طول الحدود بين الناتو وروسيا، وفي ذات الوقت سيخلق خطًا قويًّا على الجبهة الشمالية للحلف. تاريخيًّا، دعمت تركيا مسار توسع الناتو، إلا أنها قد استخدمت حق النقض لمنع طلب عضوية فنلندا والسويد، ولم ترفع اعتراضها إلا بعد الحصول على تعهدات رسمية من البلدين بالتعاون في ملف مكافحة الإرهاب، ورفع الحظر على الصناعات الدفاعية.

الكلمات المفتاحية: الناتو، السويد، فنلندا، تركيا.

*سيتا، تركيا.

Possible membership of Sweden and Finland in NATO

RIFAT ÖNCEL*

ORCID NO : 0000-0001-6341-2246

ABSTRACT: *The Russian invasion of Ukraine led to a consensus to join NATO in countries like Finland and Sweden that were avoiding entering into military alliances . The post-Cold War era witnessed a deepening of relations between Sweden and Finland, as the two countries strengthened cooperation with NATO and the United States. The two countries submitted an official application to join NATO. This situation will double the length of the border between NATO and Russia, and at the same time create a strong line on the northern front of the Alliance. Historically, Türkiye supported the process of NATO expansion, but it used its veto to block the application for membership of Finland and Sweden, and did not cancel its veto until obtaining official pledges from the two countries to cooperate in the file of war on terrorism and lifting the ban on Turkish defense industries.*

Keywords: Türkiye, NATO, Sweden, Finland.

*SETA, Türkiye.

رؤيـــة تركيـــة
2022-(3/11)
169 - 182

DOI:10.36360/1560-011-003-010

مدخل

إن من أهم الأمور التي أبرزتها محاولة روسيا لاحتلال أوكرانيا التغيّر الذي طرأ على إستراتيجية كل من فنلندا والسويد اللتين تتبعان منذ فترة بعيدة سياسة أمنية ودفاعية تتجنب الدخول في أحلاف عسكرية، فقد كان البلدان يعدّان أن عدم الارتباط بتحالف عسكري خيار أفضل لأمنهما القومي والاستقرار الإقليمي. وفي هذا الإطار، اعتقد البلدان أن مبدأ عدم الخضوع لالتزامات عسكرية يخدم الأمن القومي للبلدين بصورة فعالة. ومن هذه الناحية، كان تصريح رئيسة الوزراء الفنلندية سانا مارين في يناير الماضي، أي قبل عدة أشهر من كتابة هذه الدراسة، أن انضمام بلادها لحلف الناتو خلال فترة حكمها احتمال ضعيف للغاية- مهم للغاية في هذا السياق.[1]

في أعقاب الحرب الباردة عام 1995، انضمت السويد وفنلندا إلى الاتحاد الأوروبي، ولكنهما لم تنضمّا إلى حلف الناتو. وعلى الرغم من ذلك، فقد أقام البلدان علاقات قوية مع الناتو والولايات المتحدة، إذ شارك البلدانِ في التدريبات المشتركة والتخطيط العملياتي للناتو، وحصلا مع كل من إستراليا وجورجيا والأردن وأوكرانيا على صفة «شركاء الفرص المتطورة» و«شركاء مبادرة العمل المشترك».[2] بشكل عام، يمكن تقييم فنلندا والسويد على أنهما أقرب الدول للناتو من خارج الحلف.

وقد تبلورت رؤية السويد وفنلندا لروسيا بوصفها تهديدًا مع احتلالها لشبه جزيرة القرم وضمها غير القانوني لها عام 2014، ويبدو أنه مع بدء عملية احتلال روسيا لأوكرانيا حدث توافق في كلا البلدين على أن الوقت قد حان لإحداث تغيير جذري في عقيدتهما الدفاعية. وفي هذا السياق، وصفت رئيسة وزراء السويد ماغدالينا أندرسون البيئة الأمنية المذكورة قائلة: إن «البيئة الأمنية قبل الرابع والعشرين من فبراير 2022 تختلف عن البيئة الأمنية بعده».[3] وتمد السويد وفنلندا أوكرانيا بالغذاء والسلاح، (من بين ذلك آلاف مضادات الدبابات والبنادق الهجومية) على الرغم من أنّ البلدينِ ليسا عضوينِ في الناتو.[4]

وقد وصل الدعم الشعبي ودعم الأحزاب السياسية للانضمام لحلف الناتو في هذه المرحلة في كل من السويد وفنلندا على حد سواء إلى أعلى مستوياته. وقد تقدم البلدان الراغبان في التحرك في تناغم مع سياسات الحلف بطلب رسمي في الثامن عشر من مايو 2022 للحصول على عضوية في الحلف.[5]

العضوية المحتملة في الناتو

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، تبنت فنلندا والسويد مبدأ الحياد في سياساتهما

الأمنية والدفاعية، ولم تخضعا لأي التزام لحلف عسكري طيلة حقبة الحرب الباردة، وعلى الرغم من حفاظهما على الحياد بعد الحرب الباردة، إلا أنّهما طوّرتا علاقاتهما بالولايات المتحدة والناتو، وحاليًا، تأتي السويد وفنلندا على رأس الدول التي طوّر الناتو شراكته معها بصورة مكثفة.

ولكن على الرغم من العلاقات المتينة بين الناتو وفنلندا والسويد، إلا أن هذه العلاقات لا توفّر أيّ ضمانات أمنية لهما، فالمادة الخامسة من معاهدة الحلف التي تمثل جوهره وأساس مبدأ الدفاع المشترك لا تسري إلا على الدول الأعضاء. وعليه، ففي حالة وقوع اعتداء على فنلندا والسويد، سيكون عليهما الانضمام إلى الناتو للحصول على ضمانات أمنية.

فنلندا

خلال حقبة الحرب الباردة، تبنت فنلندا، مجبرّة، سياسة حيادية إلى حد كبير، وهي وإن لم تنضم إلى أي حلف عسكري في الفترة التالية على الحرب الباردة، إلا أنها تقاربت مع السويد والولايات المتحدة والناتو، وأقامت معها علاقات متينة. كما حافظت فنلندا

على قواتها المسلحة وإمكاناتها وقدراتها الحربية بعد الحرب الباردة بشكل عام. وواصل الجيش الفنلندي تبني عقيدة عسكرية تقوم على أساس الدفاع الوطني أكثر من الإسهام في المهام العابرة للحدود الوطنية.[6] وقد عدّت هذه العقيدة العسكرية القوات المسلحة جنبًا إلى جنب مع المجتمع الفنلندي من العناصر الجوهرية في ضمان الأمن القومي.[7] ففي دراسة أجريت عام 2017، قال 75٪ من سكان فنلندا إن بلادهم مستعدة جيدًا لأي اعتداء خارجي.[8]

حجم الإنفاق العسكري الفنلندي

(نسبته إلى الدخل القومي الإجمالي)

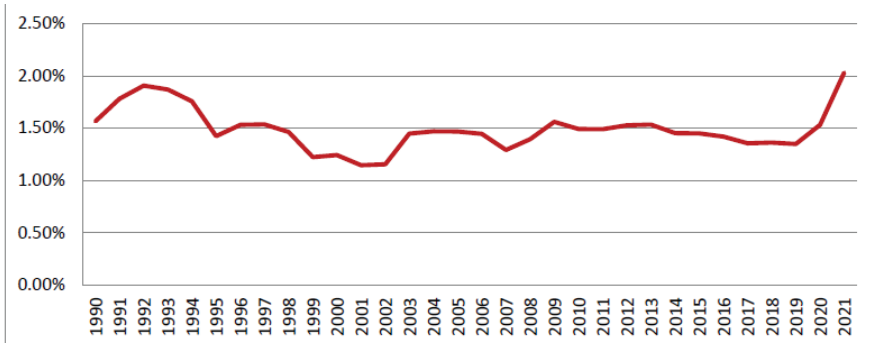

المصدر: قاعدة SIPRI لبيانات الإنفاق العسكري

وفي أعقاب ضمّ روسيا لشبه جزيرة القرم بصورة غير قانونية عام 2014 شاركت فنلندا مع السويد في تدريبات ومناورات عسكرية مشتركة، وسعت إلى رفع إمكانيات العمل والتعاون المشترك بين جيشي البلدين، حيث بذلت جهودًا لخلق تآزر بين العناصر البرية والبحرية والجوية وتشكيل قوة دفاعية مشتركة ذات قدرات ردع عالية في منطقة البلطيق. وقد كان مستوى الدعم الشعبي للتعاون العسكري الذي عمّقته فنلندا مع السويد قياسيًّا. إلى جانب ذلك، تحصل فنلندا على دعم كبير من الاتحاد الأوروبي بوصفه شريكًا أمنيًّا للبلاد.[9] وفقًا لذلك، بلغ الدعم الشعبي الفنلندي للتعاون العسكري مع السويد نسبة 94٪ وهو معدل قياسي، في المقابل بقي الدعم الشعبي للتعاون مع الناتو عند مستوى 61٪ ومع الولايات المتحدة عند مستوى 59٪.[10]

أما بالنظر لنسب دعم الانضمام لحلف الناتو فكانت في تراجع أكثر مقارنة بدعم التعاون العسكري؛ فبحسب استطلاع رأي أُجري في فنلندا عام 2021، يدعم 28٪ فقط من الشعب الفنلندي الانضمام للناتو في مقابل 42٪ يعارضونه. وعلى الرغم من أن هذه النسبة تظهر ارتفاعًا بنسبة 8٪ مقارنة باستطلاع رأي أُجرِي عام 2019، إلا أن النسبة ما

تزال منخفضة إلى حد كبير. ولكن استطلاعًا حديثًا للرأي أُجري في نهاية مارس 2022 أظهر دعمًا من الشعب الفنلندي لعضوية الناتو بنسبة 61٪ ومعارضة بنسبة 16٪، وقد أظهر ذلك ارتفاعًا بنسبة 7٪ في دعم العضوية وانخفاضًا بنسبة 5٪ مقارنة باستطلاع رأي أُجري قبل الاستطلاع المذكور بفترة قصيرة.

من ناحية أخرى، نشرت الحكومة الفنلندية تقريرًا رسميًّا حول «التغيّر في البيئة الأمنية في الثالث عشر من أبريل 2022، وقد أوضح التقرير أنه في حال الانضمام للناتو ستتعزز قدرة فنلندا في الردع بشكل ملحوظ، وسيرتفع مستوى استخدام القوة العسكرية في بحر البلطيق والاستقرار الإقليمي.[11] وعلى إثر ذلك، انطلقت النقاشات في البرلمان الفنلندي حول عضوية الناتو، وبحلول منتصف أبريل الماضي بلغ عدد النواب الداعمين للانضمام للناتو في البرلمان الفنلندي 109 نائبًا في مقابل 12 نائبًا معارضين للانضمام.[12]

السويد

في أعقاب الحرب الباردة اتجهت السويد إلى إجراء تغيير جذري في عقيدتها الدفاعية، وقلّصت حجم قواتها المسلّحة بدرجة كبيرة للغاية، فقد خفض الجيش

السويدي حجم قواته البرية بنسبة 95٪ وقواته البحرية والجوية بنسبة 70٪. في عام 1990 كان عدد القوات المسلحة السويدية 800 ألف عنصر، وقد تضاءل هذا العدد إلى 50 ألف بحلول عام 2015.[13] أما عن ميزانية الدفاع؛ فقد بلغت نسبتها من الناتج القومي الإجمالي للبلاد عام 1990 6.2٪، فيما انخفضت هذه النسبة إلى 1٪ فقط عام 2016. لقد أدى قصور تصور التهديدات الإقليمية والقومية بعد الحرب الباردة إلى استنتاج أن وجود هيكل عسكري على مستوى لدعم المهام العسكرية العابرة للحدود سيكون كافيًا.[14]

الإنفاق العسكري للسويد

(نسبته إلى الناتج القومي الإجمالي)

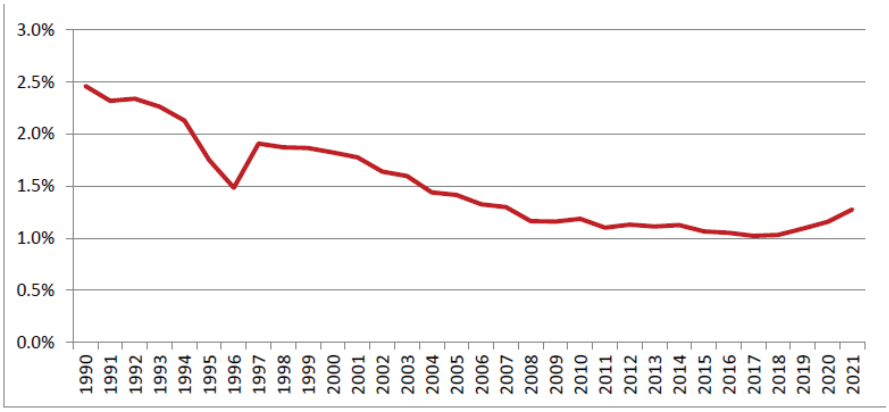

المصدر : قاعدة SIPRI لبيانات الإنفاق العسكري

إلا أن السويد قد اضطرت إلى إعادة النظر في هذا التوجه بشكل راديكالي عقب احتلال روسيا لشبه جزيرة القرم، ففي عام 2017، أُعيد فرض التجنيد الإجباري، وجرى تسريع وتيرة التعاون مع فنلندا والولايات المتحدة والناتو. وقد واجهت الدولة عقبات خطيرة فيما يتعلق بتخصيص الموارد الاقتصادية اللازمة لرفع قدراتها العسكرية الداخلية بصورة ملموسة. وفقًا لدراسة أُجريت عام 2017، يعتقد 13٪ فقط من الشعب السويدي أن بلادهم مستعدة جيدًا لأيّ اعتداء عسكري خارجي.[15] وكما بيننا آنفًا، بلغت هذه النسبة 75٪ في فنلندا.

في الثالث عشر من أبريل الماضي ناقشت رئيستا وزراء السويد وفنلندا في مدينة ستوكهولم الوضع الأمني وعضوية السويد وفنلندا المحتملة في الناتو. وفي المؤتمر

الصحفي الذي عُقِد في أعقاب الاجتماع صرحت رئيسة وزراء فنلندا سانا مارين أن بلادها ستتخذ قرار الانضمام للناتو في غضون أسابيع، فيما أوضحت رئيسة وزراء السويد ماغدالينا أندرسون أن بلادها ترغب في عمل التقييمات اللازمة في أسرع وقت ممكن.[16]

> **"أطلقت حكومة السويد نقاشًا حول السياسة الأمنية للبلاد وطالبت كل أعضاء الأحزاب بالمشاركة في النقاش"**

أكّدت أندرسون أن بلادها ستتقدم بالطلب للانضمام للناتو من دون تأخير؛ لكي تتجنب تضاربه مع الانتخابات العامة المقرر عقدها في سبتمبر المقبل.[17] وقد أطلقت حكومة السويد نقاشًا حول السياسة الأمنية للبلاد، وطالبت كل أعضاء الأحزاب بالمشاركة في النقاش. وقد تقدّمت السويد بطلب العضوية في الناتو في نهاية يونيو الماضي 2022، وجرى تناوله في قمة الناتو التي عُقِدت في مدريد يومَي 29–30 يونيو.

ردّ الفعل الروسي

صرّح الرئيس الرّوسي السابق ونائب رئيس مجلس الأمن الرّوسي ديمتري ميدفيديف أنّه في حالة انضمام فنلندا والسويد إلى حلف الناتو فلن تبقى منطقة البلطيق منزوعة السلاح، وأن روسيا ستضطر لاستعادة التوازنات من جديد.[18] إضافة إلى ذلك، أكّد ميديفيديف أن روسيا ستضطر إلى نشر المزيد من القوات والعتاد على الحدود مع فنلندا في حالة انضمامها إلى حلف الناتو.

كما أضاف ميديدفيف أنه بانضمام فنلندا والسويد إلى الناتو سيتضاعف طول حدود روسيا مع الناتو، وبطبيعة الحال سيكون من اللازم تعزيز أمن هذه الحدود. وفي تقييمه لانضمام السويد إلى الناتو حذّر ميدفيديف من أن روسيا قد تقوم بتعزيز دفاعاتها الجوية وقواتها البرية في خليج فنلندا بشكل كبير، وقد تقوم بنشر عدد كبير من المنصات البحرية في المنطقة.[19]

النتائج المحتملة

- مهد الدعم الشعبي غير المسبوق والتوافق بين الأحزاب السياسية في فنلندا والسويد الطريق لتقدمهما بطلب العضوية في حلف الناتو. وقد أدّى تصور البلدين للتهديد الروسي الذي وصل أبعادًا خطيرة بالنسبة لهما مع الهجوم على أوكرانيا- الدور الأكبر في حشد كل هذا الدعم.

- تنصّ المادة العاشرة من اتفاقية شمال الأطلسي عام 1949 المؤسّسة للناتو على أنه يحق للدول الأعضاء دعوة أي دولة أوروبية من شأنها أن تقدّم إسهامات للحلف للحصول على عضوية الحلف بإجماع الآراء، وتستند سياسة الباب المفتوح التي يتبعها الناتو إلى المادة المذكورة.[20] وهناك نظرة إيجابية لدى دول الناتو لعضوية السويد وفنلندا في الحلف، حيث صرح الأمين العام للحلف ستولتنبرغ أن فنلندا والسويد لديهما علاقات قوية مع الناتو.

- لكي تتمكن السويد وفنلندا من الانضمام للحلف ينبغي أن تدعم جميع الدول الـ30 الأعضاء في الحلف هذه العملية؛ أي أن قبول أي دولة جديدة في الحلف لا يتحقّق إلا بإجماع الآراء. وقد تستغرق عملية التصديق على العضوية شهورًا أو حتى سنة كاملة، وفي غضون هذه المدة قد تُمنَح السويد وفنلندا ضمانًا أمنيًّا بوصفهما دولتين من خارج الحلف، على سبيل المثال قد تقدم الولايات المتحدة تعهدات أمنية مختلفة. ولكن حتى وإن لم تحصل السويد والنرويج على ضمانات أمنية فالوضع العسكري الحالي لروسيا سيجعل من المستحيل عليها شنّ عملية عسكرية موسعة على السويد أو فنلندا.

- من الواضح أن روسيا ستعجز عن عرقلة مسار عضوية السويد وفنلندا في الناتو. فالتصريحات الصادرة عن روسيا حتى الآن لم تجر الاستجابة لها، ولا توجد أي علامة على إمكانية أن تتحقّق الاستجابة لها مستقبلًا. ويمكن القول: إن السبب الأساسي في ذلك هو تآكل قدراتها العسكرية ومصداقيتها، فالقصور العسكري الروسي في محاولة احتلال أوكرانيا واستخدامها السلاح النووي بوصفه عنصرًا للتهديد والتحذير لأول مرة منذ فترة طويلة ألقى بظلاله على مصداقيتها. كذا، في عام 2016 كانت روسيا قد نشرت بالفعل صواريخ إسكندر القادرة على حمل رؤوس نووية في مدينة كالينينغراد، وقد أشار وزير الدفاع الليتواني أنوساوسكاس إلى هذه النقطة مؤكدًا أن هناك صواريخ نووية روسية بالفعل منذ سنوات على بعد 100 كم من بلاده.[21]

- إن حصول فنلندا والسويد على عضوية الناتو سيكون له مخرجات سياسية، وسيكون بمثابة رسالة سياسية لأجل أن لفنلندا شريطًا حدوديًّا مع روسيا بطول 1340 كم، وهو ما سيضاعف طول حدود روسيا مع الناتو. وسيحمل هذا الوضع رسالة رفض من الناتو للمخاوف الأمنية التي تعبر عنها روسيا بالفعل منذ سنوات إزاء توسع الناتو.

- للوهلة الأولى يبدو أن نفوذ الاتحاد الأوروبي داخل الحلف سيزداد في حال حصول البلدين على العضوية، ولكن الهيمنة الأمريكية على الناتو ستستمر؛ بسبب علاقات الولايات المتحدة المتينة مع كلا البلدين. بل إن فنلندا المقربة تقليديًّا من الاتحاد الأوروبي أكثر من الناتو والولايات المتحدة قد تتقارب أكثر مع الولايات

المتحدة في المرحلة المقبلة. فضلًا عن ذلك، يُظهر إبرام اتفاق يشمل بيع 64 طائرة من طراز إف35- مع الولايات المتحدة مسار العلاقات بصورة أو بأخرى. من الضروري الإشارة إلى أن النرويج والدنمارك شريكان في برنامج تطوير إف35- وهما يستخدمان حاليًّا هذه الطائرات.

- في الوقت الحالي تزيد ميزانية الدفاع الفنلندية عن مستوى الناتو المقدر بـ2٪ من الناتج القومي الإجمالي، أما ميزانية الدفاع السويدية فمن المتوقع أن ترتفع من 7 إلى حوالي 11 مليار دولار، والوصول إلى هذا الرقم سيوصل السويد إلى هدف الناتو الممثل في نسبة 2٪.

- في الفترة المقبلة قد تسعى السويد وفنلندا إلى التركيز على قدراتهما على توجيه الضربات الدقيقة بعيدة المدى، ويتوافق هذا الوضع مع الخطة المرسومة في تقارير الحكومة السابقة وعضوية الناتو. وقد تشرع هاتان الدولتان اللتان لديهما عقيدة ردع تعتمد بشكل أساسي على العرقلة في إعطاء أولوية للقدرات المعتمدة على المعاقبة. كذا، كانت الحكومة الفنلندية قد أشارت في تقرير دفاعي نشرته عام 2017 من أن البلاد ستحتاج إلى قدرات هجومية بعيدة المدى، وتطوير لجهاز الاستخبارات والأمن

السيبراني.[22] وانطلاقًا من هذه النقطة، كانت السويد وفنلندا قد بدأتا في الأعوام الأخيرة في ضخّ استثمارات في العتاد الدقيق بعيد المدى وتطوير قدراتها الهجومية. وعلى الرغم من أن هذا الوضع لم يؤدّ إلى تغيير ملموس في التوازن العسكري في الوقت الحالي، إلا أنه إذا استمر على المدى البعيد فإنّه قد ينشأ تصور لتهديد خطير لدى الجانب الروسي.[23] على أي حال، يمكن أن نتوقع أن استثمارات السويد وفنلندا في الصواريخ على المدى البعيد قد تقف عند مستوى معين لعوامل سياسية وعسكرية واقتصادية، كما هو الحال في الحالة البولندية، حيث ستكون عاملًا مساعدًا في إطار القدرات الهجومية للناتو.

- دعمت تركيا مسار توسّع الناتو حتى اليوم، ويُعَدّ الناتو من أهم العناصر التي توليها تركيا أهمية أصيلة؛ سواء من حيث عقيدتها الدفاعية أو لما يرتبط بها من روابط سياسية. وحفاظ الناتو على وجوده وتعزيزه وتحويله إلى بنية أكثر فعالية من الأهداف التي طالما دافعت عنها تركيا، وعليه، فتركيا لا تعارض توسّع الناتو، إلا أنها منزعجة للغاية من التسامح الذي تظهره السويد على وجه التحديد إزاء تنظيم بي كا كا الإرهابي ومساعداتها للذراع السوري للتنظيم، الممثل في تنظيمي يا بي جي وبي يا دي. في الوقت نفسه، تفرض الدولتان المذكورتان حظرًا على تركيا في مجال الصناعات الدفاعية.

- استخدمت تركيا حقّ النقض على طلب السويد وفنلندا لعضوية الناتو في أول الأمر، واحتجّت تركيا في قرارها بالتسامح الذي تظهره السويد على وجه التحديد لمنظمات إرهابية مثل بي كا كا وكولن والمساعدات المادية التي تقدمها للذراع السوري للتنظيم الإرهابي في سوريا والحظر الذي تفرضه على الصناعات الدفاعية التركية. وقد أكدت تركيا بشكل واضح مرارًا وتكرارًا أنها لن توافق على طلبَي السويد وفنلندا ما دامت لم تحصل على ضمانات أمنية من البلدين في الملفات المذكورة آنفًا.

- وبعد اجراء العديد من المباحثات، أبرمت تركيا مذكرة تفاهم مع السويد وفنلندا في أثناء انعقاد قمة الناتو في مدريد في الثامن والعشرين من يونيو الماضي 2022. وفقا للمذكرة المبرمة، ستلغي تركيا قرار نقض طلبَي السويد وفنلندا، فيما سترفع السويد وفنلندا الحظر عن الصناعات الدفاعية التركية وتتعهدان بعدم توفير الدعم للتنظيمات الإرهابية المذكورة آنفًا، وستقومان بإجراء تعديلات على قوانينهما الداخلية في مجال مكافحة الإرهاب.[24]

- في الوقت الحالي، بدأ مسار العضوية لكل من السويد وفنلندا في الناتو بشكل رسمي، وهو في مرحلة التصديق في برلمانات الدول الأعضاء. وفي هذا الإطار، لكي يتحقّق التصديق على عضوية البلدين في مجلس الأمة التركي، ينبغي أن تلتزم الدولتان بالإيفاء بالتعهدات التي تتضمنها مذكرة التفاهم الثلاثية. وقد أوضحت تركيا للجهات

المعنية بصورة لا تقبل الشكّ أن مجلس الأمة التركي لن يقوم بالتصديق على عضوية السويد وفنلندا إذا لم تلتزم الأخيرتان بمذكرة التفاهم الثلاثية.

المراجع والهوامش:

1. "Finland›s PM says NATO membership is «very unlikely» in her current term," *Reuters, 20 Ocak 2022,* https://www.reuters.com/world/europe/finlands-pm-says-nato-membership-is-very-unlikely-her-watch-2022-01-19/

2. "Partnership Interoperability Initiative," *NATO, 22 Şubat 2022,* https://www.nato.int/cps/em/natohq/topics_132726.htm

3. Melissa Rossi, "Finland and Sweden, moving toward possible NATO membership, brace for Russian backlash," *Yahoo News, 20 Nisan 2022,* https://news.yahoo.com/finland-and-sweden-moving-toward-possible-nato-membership-brace-for-russian-backlash-215223249.html

4. "Finland to send arms assistance to Ukraine," *Finnish Government, 28 Şubat 2022,* https://valtioneuvosto.fi/en/-/finland-to-send-arms-assistance-to-ukraine ; "Finland to deliver additional military materiel to Ukraine," *Army Technology, 25 Mart 2022,* https://www.army-technology.com/news/finland-additional-military-aid-ukraine/ Lisa Bjurwald, "Sweden is arming Ukraine — and still fighting over Nato," *EU Observer, 14 Mart 2022,* https://euobserver.com/world/154526

5. "Finlandiya ve İsveç NATO başvurularını yaptı," TRT Haber, 18 Mayıs 2022.

6. Charly Salonius-Pasternak, "The Defence of Finland and Sweden: Continuity and Variance in Strategy and Public Opinion," *Finnish Institute of International Affairs, No: 240, Haziran 2018, s. 4.*

7. من أهم الأمثلة الدالة على هذا الوضع نظام التجنيد الإجباري والاحتياط العسكري القائم في فنلندا. فكل الذكور فوق سن 18 عامًا في فنلندا مجبرون على قضاء الخدمة العسكرية الإجبارية التي تتراوح مدتها بين 165 إلى 347 يومًا، وبإمكان النساء التقدم لأداء الخدمة العسكرية التطوعية. انظر:
"Conscription - a Finnish choice ", *Finnish Defence Forces,* https://puolustusvoimat.fi/en/finnish-conscription-system.
وتتشكل قوة الاحتياط التابعة للجيش الفنلندي من 900 ألف مواطن فنلندي، في المقابل تتشكل قوة الجيش الفنلندي في زمن الحرب من 280 ألف جندي، ولكن بالنظر إلى نسبة القوات المسلحة وقوات الاحتياط إلى عدد السكان (5.5 مليون نسمة) يتضح حجم وضخامة الجيش. انظر:
"In the reserve,"*The Finnish Defence Forces*, https://intti.fi/en/in-the-reserveSalonius-Pasternak,

8. Salonius-Pasternak, "The Defence of Finland and Sweden, s. 7

9. وصل الدعم الشعبي للتعاون الأمني مع الاتحاد الأوروبي إلى 87% مع الولايات المتحدة إلى 64% ومع الناتو إلى 60%. انظر:
Juha Pyykönen ve Stefan Forss ,Deterrence in the Nordic-Baltic Region: The Role of the Nordic Countries Together with the U.S .Army) ,US Army War College Press ,Carlisle ,PA ,(2019 :s.27 .

10. Salonius-Pasternak, "Ambiguity and Stability in the Baltic Sea Region," *Finnish Institute of International Affairs, No: 241, Haziran 218, ss. 3-4*

11. "Government report on changes in the security environment," *Valtiuneuvosto Statsradet, 13 April 2022,* https://julkaisut.valtioneuvosto.fi/handle/10024/164002. s. 26

12. https://www.hs.fi/politiikka/art-2000008684257.html

13. Pyykönen ve Forss, *Deterrence in the Nordic-Baltic Region, s. 36*

14. Salonius-Pasternak, "The Defence of Finland and Sweden, ss. 34-.

15. Salonius-Pasternak, "The Defence of Finland and Sweden, s. 7.

16. "Swedish PM on Nato: 'I see no point in delaying the process'," *The Local, 13 Nisan 2022,* https://www.thelocal.se/20220413/swedens-pm-on-nato-i-see-now-point-in-delaying-the-process/

17. المصدر السابق

18. Guy Faulconbridge, "Russia warns of nuclear, hypersonic deployment if Sweden and Finland join NATO," *Reuters, 14 Nisan 2022,* https://www.reuters.com/world/europe/russia-warns-baltic-nuclear-deployment-if-nato-admits-sweden-finland-2022-04-14/

19. المصدر السابق.

20. "The North Atlantic Treaty," 4 Nisan 1949, *NATO,* https://www.nato.int/cps/en/natolive/official_texts_17120.htm

21. "Russia already has nuclear weapons in the Baltic region, says Lithuania," *Reuters, 14 Nisan 2022,* https://www.reuters.com/world/europe/russia-already-has-nuclear-weapons-baltic-region-says-lithuania-2022-04-14/

22. Pyykönen ve Forss, *Deterrence in the Nordic-Baltic Regions, s. 29.*

23. Charly Salonius-Pasternak, “Friends with (Some) Benefits: How Non-Allied Sweden and Finland View Long-Range Conventional Precision Strike,” The Nonproliferation Review, Cilt: 27, Sayı: 13-, ss. 6179-.

24. Ali Kemal Akan ve Zafer Fatih Beyaz, “Madrid›de Türkiye, Finlandiya ve İsveç arasında ‹Üçlü Muhtıra› imzalandı,” AA, 28 Haziran 2022.

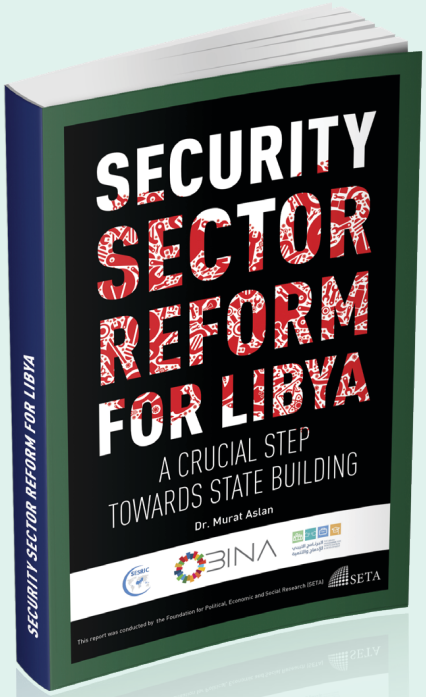

Security Sector Reform For Libya | A Crucial Step Towards State Building

October 2020 | Dr. Murat Aslan

The slogan and aim of the research are to determine the basics of the security sector reform to have an inclusive and capable security architecture for a united Libya under civilian and democratic control.

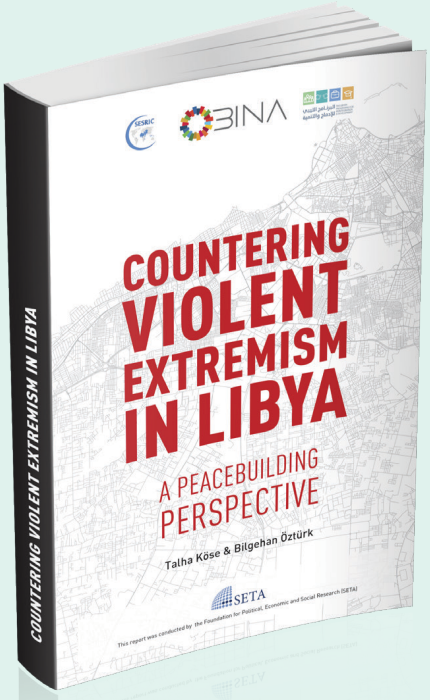

Countering Violent Extremism in Libya | A Peacebuilding Perspective

October 2020 | Talha Köse & Bilgehan Öztürk

The purpose of this report is to offer policy guidelines that may have a practical impact in the field of Countering Violent Extremism (CVE) specifically in the Libyan context.